

«ولا أجيّ اندهاش»!

«الإخوان المسلمين» و«السلفيين» الكاسب الأوحى من الموجة الثورية الأولى؛ وحوّلت أكثر مؤسسات الدولة رجعية (سواء في مصر أو باقي دول العالم)، أي المؤسسة العسكرية، إلى الجهة الوحيدة القادرة على قطف ثمار الموجة الثانية، على النحو الذي نشهده اليوم.

تلك المقاربة النقدية الذاتية، قد تكون الفرصة الأخيرة، المتاحة حالياً، لتحديد قواعد الصراع السياسي، بشكل أكثر وضوحاً وتجددًا، على نحو يفتح كوة في جدار التغيير، الذي ربما لا يزال ممكناً، طالما أن النظام السياسي - العسكري يتأرجح في مصر، يقترب أكثر فأكثر، من نموذج عرفته أميركا اللاتينية طويلاً، وتحرّرت منه، بعد عقود من القمع، لتستقر الأوضاع فيه، في نهاية المطاف، على مشهد رئيسة تغادر منصبها، بكثير من الحب... لا الدم!

كثيرة هي الأسئلة، التي تتطلبها تلك المراجعة النقدية، أولها مقارنة تفاصيل التفاصيل، في محطات الثورة، منذ اندلاع شرارتها، وحتى هزيمتها، بما يكفل تنقيتها من أحاديث «المؤامرة»... أو حتى اتخاذ القرار الشجاع بـ«إدانتها»، إن استقر الأمر على عكس ما سبق.

وأما ثاني الأسئلة النقدية، فيتصل بالمقاربة التي انتهجتها «القوى الثورية» في المحطات المفصلية في ذلك المسار الانحداري، الذي سلكته ثورتهم، ابتداءً بالسلوكيات «الطوباوية» التي انتهجت، خلال المرحلة الانتقالية الأولى، على حساب «البراغماتية» السياسية؛ مروراً بالعجز الدائم في التوصل إلى رؤى موحّدة بين المكونات «الثورية» على برنامج أو قائد أو مرشّح، والرهنات الخاطئة على الكثير من «رموز» تلك المرحلة؛ وصولاً إلى الخيارات الكارثية، التي جعلت أكثر التيارات تخلفاً، مثل

قاسية، على الذات، قبل الآخر، لا بل إن نجاعتها تتطلب ربما نقد الثورة نفسها، التي باتت مشوبة، طوال السنوات الفائتة، بنظرية المؤامرة، التي تدفع إلى التشكيك بها، واعتبارها مجرد «تصفية

بعد أيام، سيصدر بيان الفوز المتوقع للرئيس عبد الفتاح السيسي

حسابات» داخل «الدولة العميقة» أو «النظام العميق»، و«صراع أجهزة»، كان فيه «الثوار»، ومعهم شرائح واسعة من الشعب المصري، أتوناً لخيارات سياسية فذرة، لا حول لهم فيها، ولا قوة.

الثوري» قد تبدّى في الانتخابات الحالية، أكثر من أي وقت مضى، حين بات الرهان الأخير، على شخصيات ثار المصريون ضدها بالأساس، كما هي الحال مع «الفريق» أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء في عهد حسني مبارك، أو «الفريق» سامي عنان، الرجل الثاني في المجلس العسكري، الذي رفع في وجهه «الثوار» يوماً شعار «كاذبون»!

هذا «الإحباط الثوري»، لا إمكانية للخروج من دائرته المفرغة والمدمّرة، بالبكاء على أطلال «ميدان التحرير» و«محمد محمود»، كما يفعل البعض، ولا بمجرد السخرية، التي باتت «كوميديا سوداء» يتبارى الكل على الفوز بالمركز «الفائسيوكي» الأول فيها، وإنما بمراجعة نقدية لتجربة ممتدة على مدار سبع سنوات من عمر «ثورة 25 يناير» المغدورة، وتتمّتها في «ثورة 30 يونيو».

تلك المراجعة النقدية، لا بد أن تكون

ذلك المشهد السياسي القديم، الذي بلغ ذروة رتبته، في رئاسيات عام 2010، المرشحة للتراجع إلى مركز الوصيف، في «الأوسكار» الانتخابي المصري، اليوم.

برغم ما جرى، طوال السنوات الأربع من ولاية السيسي الرئاسية الأولى، إلا أن الخطير في الأمر، أن المجتمع المصري يبدو اليوم مستسلماً لخبية الأمل، التي إن استمرت، فستحوّل في نهاية المطاف، إلى مرض نفسي مزمن، يجعل المصابين به، ولا سيما ممن كانوا يسمّون قبل سنوات «القوى الثورية»، أسرى الرهان على القدر، الذي أنهى حكم جمال عبد الناصر وفاة (أو تسميماً كما يقول البعض)، وحكم أنور السادات اغتيالاً... وحكم حسني مبارك بثورة شعبية، تخمّرت على مدار ثلاثين عاماً، ولم يكن أحد قادراً على توقعها، حتى بعد اندلاع شرارتها. ولعلّ العوارض الخطيرة لخبية الأمل/ أو ما يمكن تسميته «الإحباط

شهدت مصر
ضبطة أمنية
شديدة،
استهدفت
العمل السياسي
والحقوق
(أ.ب.)



على الرغم من العثرات الكبيرة التي كانت تواجه جمهورية مصر العربية مع بداية تولي السيسي رئاسة الجمهورية عام 2014، إلا أن أداءه كان أشد سوءاً مما تخيله المتابعون. ومع انتهاء الفترة الأولى والتحضير لتولي الفترة الثانية عبر انتخابات شكلية، يترقب المصريون بخوف ما ستؤول إليه الأوضاع في بلادهم... بخاصة بعد ما عانوه خلال الأعوام الأربعة الماضية.

كذلك كان الحال بالنسبة إلى الموقف المصري تجاه القضية الفلسطينية، حيث تطوع السيسي ليكون أول من يُعلن إجراء تسوية للقضية تحت مسمى «صفقة القرن» برعاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب، الذي اتخذ موقفاً شديد القرب من الاحتلال ضد حقوق الفلسطينيين (أصدر ترامب قراره الشهير بنقل سفارة بلاده إلى مدينة القدس المحتلة والاعتراف بها عاصمةً للاحتلال، وسط رد فعل مصري باهت على المستوى الرسمي).

على الصعيد الخارجي، عرفت القاهرة تنازلات سياسية كبيرة

علانية. ذلك التقارب شهد لقاءات سرية وعلنية، بين السيسي ورئيس وزراء الاحتلال، كذلك أقدم النظام على التصويت للدولة الصهيونية في الأمم المتحدة لأول مرة في التاريخ، وذلك لتمكينها من عضوية لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي بالمنظمة الدولية، بالإضافة إلى شراكات تجارية ضخمة، كان أبرزها توقيع اتفاق لاستيراد الغاز الطبيعي من دولة الاحتلال بقيمة 15 مليار دولار ولمدة 10 سنوات.

خارجية كبيرة وتقارباً شديداً مع الكيان الإسرائيلي. استناداً إلى اتفاقية إعادة ترسيم للحدود البحرية مع السعودية، تنازل السيسي عن جزيرتي تيران وصنافير للرياض، برغم حكم نهائي من مجلس الدولة قضى بثبوت أحقية مصر فيهما. تلك الاتفاقية حوّلت مضيق تيران الاستراتيجي من مضيق مصري إلى مضيق دولي لمصلحة إسرائيل، وأصبح السيسي أحد أهم حلفاء الدولة العبرية